احتجاجات هونج كونج
دوافع متعددة وخيارات محدودة

بسمة سعد
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

مقدمة

أعلنت حكومة هونج كونج في ١٣ فبراير ٢٠١٩، أنها استعرضت النظام الحالي بشأن المساعدة القضائية في المسائل الجنائية بين هونج كونج وغيرها من النظم القضائية، وأنها تفكر في تعديل قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وقانون الجناة الهاربين (الفصل ٥٠٣)، نظراً لوجود ثغرات في النظام الحالي الخاص بتسليم المشتبه بهم في القضايا الجنائية إلى ولايات قضائية أخرى[١].

وفي مارس ٢٠١٩، اقترحت الحكومة مشروع القانون الذي يسمح بتسليم المجرمين إلى الحكومات التي لم توقع مع هونج كونج معاهدة تسليم مجرمين،[٢] والتي يأتي من بينها؛ جمهورية الصين الشعبية وتايوان، وهو المقترح الذي قابله انتقاد وتحذيرات واسعة من مختلف فئات المجتمع والقطاعات والكيانات في المقاطعة حيث سرعان ما حذر الحزب الديمقراطي في هونغ كونج والرافع لراية تعزيز الديمقراطية وضمان الاستقلال عن الصين، من أن التعديلات المعنية قد تؤدي إلى تسهيل تسليم المعارضين السياسيين إلى البر الرئيسي في الصين، كما حذر مجلس شئون تايوان في البر الرئيسي من أنه قد يصدر تحذيراً للسفر إلى هونج كونج لأن القانون سيسمح بإرسال مواطني تايوان المقيمين في هونج كونج إلى البر الرئيسي،[٣] فضلاً عن التحذيرات المنطلقة من ممثلي قطاع الأعمال في المدينة حول التداعيات الخطرة لهذا المشروع على قطاع الأعمال والاقتصاد في المدينة.

بالإضافة إلى ما سبق، قام اعضاء القطاع القانوني بتنظيم مسيرة سلمية في ٦ يونيو انطلقت من محكمة الاستئناف النهائية إلى مكاتب الحكومة المركزية، احتجاجاً على مشروع القانون، ضمت رئيسين سابقين لنقابة المحامين، وقاضٍ سابق، وبعض المدعين العامين من وزارة العدل، وبلغ عدد المشاركين في المسيرة نحو ثلاث آلاف شخص، بينما أدعت الشرطة أن عددهم لم يتجاوز ٨٠٠ فرد.

وعلى الرغم من حالة القلق والمخاوف المتصاعدة من قبل شريحة واسعة من المجتمع تجاه مشروع القانون، عززتها التحذيرات المتنوعة من تداعيات إقراره، وتوافر ظهير برلماني قوي موالي للصين الشعبية قادر على تمريره، وبالتالي نجاح حكومة هونج كونج في اسكات القوى الرافضة بالطرق السلمية، إلا أن حكومة المدينة تجاهلت تلك المخاوف أو بالمعني الأدق لم تضعها في نصابها وأعلنت عن المضي قدماً لخضوع مشروع القانون لقراءة ثانية يوم ١٢ يونيو في المجلس التشريعي،[٤] وهو ما عكس جانبا كبيرا من الفجوة وانعدام الثقة بين مواطني هونج كونج ومشرعي ومسئولي المدينة، وتأكيد منظور قطاع واسع من المجتمع بأنهم بمثابة امتداد لسياسات الصين الشعبية وممثلين للحزب الشيوعي الصيني في هونج كونج.

نتيجة لما سبق، اتسعت دائرة الاحتجاجات منذ اندلاعها في مارس بحوالي ١٠٠٠٠ محتج، إلى حوالي مليون شخص في يوم ٩ يونيو٢٠١٩، استجاب خلالها المحتجون إلى دعوة الحزب الديمقراطي في المدينة بالاحتشاد حول مبنى المجلس التشريعي لدفع الحكومة للتراجع عن مشروعها، فاشتبكت الشرطة مع المحتجين وسقط مواطن وأصيب العشرات، مما أثار غضب القوى الرافضة فارتفع عدد المحتجين حتى بلغ مليوني شخص في ١٦ يونيو٢٠١٩، لتسجل بذلك تلك الموجة الاحتجاجية رقماً قياسياً في تاريخ المدينة منذ عودتها للحكم الصيني عام ١٩٩٧ [٥].

وفي شهر أغسطس، شهدت الاحتجاجات منعطفاً جديداً تمثل في تحول المحتجين من استهداف الهيئات والمباني الحكومية بما في ذلك المكتب الذي يمثل الصين في

المدينة، لدعوة المحتجين لتنظيم اضراب عام تعطلت على إثره حركة النقل العام، وأغلق مطار هونج كونج[٦] الذي يعد من أكثر مطارات العالم اكتظاظاً، وبالتالي تم إلغاء كافة رحلاته الجوية، وفي ظل تصاعد حالة الكر والفر بين المحتجين وقوات الشرطة، تمكنت القوات الأمنية من اعتقال أكثر من ١٠٠٠ شخص حتى سبتمبر الماضي.[٧]

وعلى الرغم من إعلان الرئيسة التنفيذية لهونج كونج "كاري لام" في سبتمبر ٢٠١٩ عن سحبها الرسمي لمشروع القانون، في محاولة لتهدئة المحتجين والتعبير عن حرص الحكومة لفتح حوار معهم والبحث عن مخرج لتلك الأزمة، إلا أن القرار لم يقنع المحتجين بالتراجع، واستمرت الاحتجاجات التي شابها اشتباكات عنيفة بين الجانبين، وهو ما يدفع للتساؤل عن الدافع وراء استمرار تلك الاحتجاجات على الرغم من إلغاء مشروع القانون المعني الذي كان الهدف الأساسي من اندلاع موجة احتجاجات هونج كونج في هذا العام ٢٠١٩.

انطلاقاً مما سبق، سيتم القاء الضوء على الدوافع الرئيسية من تقديم مشروع القانون المعني، ودوافع المحتجين لرفض هذا المشروع، وانعكاس تلك الازمة على الوضع الاقتصادى لهونج كونج، وتحليل الخيارات المحدودة والمتاحة لإنهاء الأزمة.

أولاً: دوافع اندلاع احتجاجات هونج كونج.. ما بين المعلن والخفي

أعلنت زعيمة هونج كونج "كاري لام" في أكثر من تصريح لها أن الهدف الأساسي من تقديم الحكومة مشروع قانون يسمح بتبادل المجرمين مع عدد من الحكومات أبرزها؛ تايوان والصين عقب موافقة المحاكم المحلية في هونغ كونغ، هو ضمان وفاءها بالتزاماتها المتعلقة بالجرائم العابرة للحدود والدول، وضمان تحقيق العدالة، وعدم السماح بأن تكون المدينة ملاذاً آمناً للمجرمين،[٨] متذرعة في تقديمها لهذا المشروع بقضية "تشان"، التي رفضت المدينة طلبات السلطة التايوانية الثلاث بتسليمه لمحاكمته بتهمة ارتكاب جريمة قتل على أراضيها، بعد أن تمكن الإدعاء العام في

تايوان من الحصول على مذكرة اعتقاله في ديسمبر ٢٠١٨، لعدم وجود اتفاق لتسليم المجرمين[٩] .

لكن يبدو أن هناك عدة أهداف سياسية تقف وراء احجام حكومة هونج كونج عن الاستجابة لطلبات سلطة تايوان بخلاف عدم وجود اتفاقية تسليم مجرمين بين الجانبين دفعتها لتقديم مشروع القانون، وتقف كذلك وراء حركة الاحتجاج الواسعة التي اتسعت فى كافة أنحاء المدينة لاجبار الحكومة على الانصياع لطلبات المحتجين.

١ - تايوان وبكين.. مناورة سياسية ذات صبغة قانونية

يرجع أمر تذرع رئيسة الحكومة"لام" بطلبات سلطة تايوان المتعلقة بقضية"تشان" من أجل إجراء تلك التعديلات القانونية، إلى عدم رغبة هونج كونج –التى أُعيدت إلى الحكم الصيني عام ١٩٩٧ استناداً لمبدأ "دولة واحدة ونظامين" وبموجبه تتمتع المدينة بحكم شبه ذاتي يمنحها نظاما قضائيا وقانونيا مستقلا– في الاعتراف بشرعية الهيئات القانونية في تايوان؛ حيث تعتبرها بكين مقاطعة انفصالية، لذا لجأت الصين لتوظيف الطلب التايواني حول قضية "تشان" عبر تقديم هونج كونج مشروع القانون، لثلاثة أهداف رئيسية، أولها؛ ممارسة الضغط على حكومة تايوان من خلال التربص بالقيادات والرموز السياسية التايوانية المقيمية في أو المسافرين إلى هونج كونج وترحيل المطلوبين منهم من قبل بكين إلى البر الرئيسي، وهو ما دفع مجلس شئون تايوان في البر الرئيسي لإعلان عن أنه سيصدر تحذيراً للسفر إلى هونج كونج في حالة إقرار القانون الذي سيسمح بترحيل المطلوبين إلى بكين[١٠].

أما بالنسبة للهدف الثاني، فيتمثل في قطع بكين الطريق أمام الهاربين من نظامها القضائي والمطلوبين على ذمة قضايا سياسية، من الانتقال إلى تايوان، مثلما قام بائع الكتب في هونج كونج "لام وينج كي" الذي احتجزته بكين لمدة ثماني أشهر عقب اختطافه من المدينة بتهمة "تشغيل مكتبة بشكل غير قانوني" رداً على بيعه نصوص تنتقد زعماء بكين، ثم أُعيد إلى هونغ كونغ على أساس أنه سيعود إلى المحاكمة، ثم انتقل إلى تايوان هرباً من تسليمه إلى بكين[١١].

ثالثها؛ إضفاء الشرعية على عمليات الاختطاف التى تمارسها بكين في هونج كونج ضد عدد من المطلوبين من الحكومة الصينية يعود غالبيتها لقضايا سياسية، وهو ما تعكسه تجربة بائع الكتب السالف الإشارة إليه، وتؤكده حادثة اختطاف الملياردير الصيني – الكندي "شياو جيان هوا" من هونغ كونغ في عام ٢٠١٧، وهو ما يُثير المخاوف على مصير ما يقرب من ٨٥٠٠٠ مواطن أمريكي يعملون حالياً في هونغ كونغ،[١٢] في ظل ما تشهده العلاقات الصينية الأمريكية من توتر خلال الأشهر الماضية جراء "الحرب التجارية" بينهما.

ويبدو أن حكومة تايوان قد أدركت المقصد من تقديم حكومة هونج كونج مشروع القانون المعني، فاعلنت في مايو ٢٠١٩ أنها لن تسير قُدماً في طلب تسليمها "تشان"، حتى لو تم اعتماد التشريع الذي تقدمت به هونج كونج، نظراً لعدم تبديد مخاوفها بشأن تهديد مشروع القانون لسلامة مواطنيها المقيمين في أو المسافرين إلى هونغ كونغ، والناجمة عن اتفاقية ترحيل المطلوبين الى الصين، معلناً عن عدم موافقتها على الاتفاقية المقترحة من قبل سلطات هونغ كونغ.[١٣]

٢ - تمسك المحتجين بمبدأ "دولة واحدة ونظامان"

هناك دافعان رئيسيان لاندلاع الموجة الاحتجاجية الواسعة التي تشهدها المدينة منذ مارس ٢٠١٩؛ أولهما، أن المحتجين يروا أن مشروع القانون بمثابة ذريعة من أجل استهداف الصحفيين والناشطيين السياسيين المعارضين لحكومة بكين ولحكومتهم بما في ذلك الفارين من الصين إلى هونج كونج، وبالتالي فرض مزيد من القيود على الحريات، وهي خطوة تصب في نهاية المطاف في مساعِ بكين لتقويض مبدأ "دولة واحدة ونظامان"[١٤]، وذلك على الرغم من تأكيد رئيسة الحكومة"لام" من أن مشروع القانون لا يتضمن تسليم من يتعرضون للاضطهاد السياسى أو الدينى،[١٥] وهو ما يُفسر منح الحكومة مدة تقل عن ثلاثة أسابيع لإبداء مواطني هونج كونج رأيهم في مشروع قانون يشغل الرأي العام، بينما منحت ثلاثة أشهر للمشاورات العامة لالتماس وجهات النظر حول تدابير تعزيز رعاية الحيوان[١٦] .

ثانيهما؛ أنها بمثابة امتداداً للحركة الاحتجاجية في عام ٢٠١٤ التي قامت بهدف المطالبة بإجراء انتخابات مباشرة لانتخاب رئيس المدينة، بدلاً من اختياره من قبل لجنة موالية لبكين، تطبيقاً لمبدأ "دولة واحدة ونظامان". ويُعد هذا الدافع بمثابة تفسيراً جزئياً لاستمرار حركة الاحتجاجات حتى شهر نوفمبر دون توقف؛ فبعدما كان الهدف الرئيسي من اندلاع موجة الاحتجاجات خلال أشهرها الأولى هو سحب حكومة هونج كونج مشروع القانون المعني، تسبب تعنت رئيسة الحكومة "لام" يقابلها تمسك المحتجين بمواقفهم، ودخل الجانبان في اشتباكات عنيفة، مما دفع المحتجين للمطالبة بتنفيذ أربعة مطالب أُخرى بخلاف مطلب سحب مشروع القانون الذي خضعت له الحكومة بالفعل؛ أولها التحقيق في وحشية الشرطة، وثانيها العفو والإفراج عن المعتقلين، وثالثها التراجع عن تسمية تلك التظاهرات بأعمال شغب، وأخيراً؛ استقالة رئيسة الحكومة "لام" وإجراء انتخابات حرة ونزيهة لانتخاب من يخلفها[١٧] .

ثانياً: انعكاسات الحركة الاحتجاجية على اقتصاد هونج كونج

ألحقت الحركة الاحتجاجية باقتصاد المدينة التي تُصنف بأنها مركزاً عالمياً تجارياً، ضرراً بالغاً، مما دفع رئيسة الحكومة"لام" للتحذير من عواقبها الاقتصادية الوخيمة، وأنها ستضاهي العواقب التي نجمت عن أزمة "السارس" في ٢٠٠٣، والأزمة المالية في ٢٠٠٨، وأن تجاوز تداعيات تلك الأزمة التي تشهدها المدينة منذ يونو ٢٠١٩ سيستغرق وقتاً طويلاً[١٨].

فمنذ اندلاع موجة الاحتجاجات يعاني اقتصاد هونج كونج من ركود اقتصادي؛ حيث تراجعت الصادرات خلال الأشهر الثلاثة (يوليو، أغسطس وسبتمبر٢٠١٩) لأكثر من ٧٪، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق وذلك لأول مرة منذ عقد، كما إنه من المتوقع أن تحقق نمواً اقتصاياً سلبياً خلال العام ٢٠١٩.

ونظراً لما يمثله قطاع السياحة من أهمية بالغة في اقتصاد هونج كونج؛ فلقد انخفض أعداد السياح بنسبة ٣٧ ٪ خلال الربع الثالث من هذا العام، بينما بلغت نسبة

انخفاض عدد السياح خلال النصف الأول من شهر أكتوبر ٥٠ ٪ مقارنة بذات الفترة من العام الماضي، كما انخفضت نسبة إشغال الفنادق ووصلت لـ٢٨٪، مقارنة بذات الفترة من العام الماضي، لاسيما في ظل إطلاق عدة بلدان مثل؛ الولايات المتحدة وأستراليا واليابان عدة تحذيرات لمواطنيها من السفر إلى هونج كونج، حتى أن إغلاق مطار هونج كونج تسبب في خسائر بلغت أن ٧٦ مليون دولار أمريكي[١٩] .

كما كان لتراجع قطاع السياحة تأثيراً على كافة اقتصاد المدينة من مطاعم ومحلات وغيرها من خدمات مقدمة، فعلى سبيل المثال أُجبرت عدة متاجر على الإغلاق مبكراً أو لعدة أيام.[٢٠]

ولقد لجأت رئيسة حكومة هونج كونج لاتخاذ عدة سياسات اقتصادية لدعم الشركات التي تأثرت بالأزمة، وللتخفيف من حدة تداعياتها الاقتصادية منها؛ خفض الإيجارات إلى النصف في العقارات التي استأجرتها حكومة هونغ كونغ، وتقديم إعانات الوقود لسائقي سيارات الأجرة، وإعانات رسوم للعبارات المحلية، فضلاً عن تخصيص ٢٥٥ مليون دولار لدعم الشركات الصغيرة، وتوفير حزمة تحفيز بقيمة ٢,٤ مليار دولار للمساعدة في حماية الوظائف وتوفير الإغاثة من أجل تخفيف العبء المالي على المواطنين،[٢١] فضلاً عن طرحها أكثر من ٢٢٠ مبادرة في مجال الإسكان وإمداد الأراضي ودعم سبل العيش كمحاولة لدفع المحتجين للعودة إلى منازلهم.[٢٢]

لكن في ذات الوقت، حافظت الأسواق المالية على تميزها وتفردها وهو ما يعكس أن المستثمرين مازالوا يروا فى هونج كونج بوابة هامة لآسيا، ومركز تجارة عالمي،[٢٣] لكن في حالة استمرار تلك الاحتجاجات ولجأت بكين وحكومة هونج كونج لحل تلك الأزمة بشكل لا يضمن استقلالها القانوني عن بكين، والذي جعل منها بيئة استثمارية جاذبة للشركات الاستثمارية، فمن المرجح بقوة أن تلجأ ١٥٣٠ شركة متعددة الجنسيات اتخذت من هونج كونج موطئ قدم لفتح مقرات إقليمية لها في عام ٢٠١٨، للبحث عن بيئة استثمارية أُخرى، خاصة الـ٢٩٠ شركة أمريكية في ظل الحرب التجارية الصينية الأمريكية.

ثالثاً: مستقبل احتجاجات هونج كونج ..خيارات محدودة

يعكس المشهد في هونج كونج خيارات محددة أمام كل من بكين وحكومة هونج كونج من جهه، والمحتجين من جهه أُخرى للخروج من تلك الأزمة يمكن توضيحها على النحو التالي:

١- تدخل القوات الصينية لحماية النظام العام في هونج كونج

يعتمد هذا السيناريو لجوء بكين لاستخدام القوة من أجل وضع حد للحركة الاحتجاجية التي تصاعدت حدتها منذ شهر يونيو٢٠١٩، ووضعت حكومة هونج كونج في أزمة سياسية وأمنية واقتصادية امتدت أثرها إلى البر الرئيسي، لاسيما في ظل استخدام المحتجين لورقة الحرب التجارية بين بكين وواشنطن التي ألقت بظلالها على اقتصاد المدينة، كسبيل للضغط على حكومتي هونج كونج وبكين للقبول بمطالبهم الأربعة التي تصب جميعها في إطار تعزيز الجناح الديمقراطي في المدينة، والتي إن وافقت عليها ستُعد بمثابة القبول بشرعية الاحتجاجات، وهو ما لا يتفق مع سياسة وتاريخ بكين، كما إنها ستهز من صورة الصين أمام المجتمع الدولي.

ويستند هذا السيناريو إلى القانون الأساسي للمدينة الذي يسمح لحكومة هونج كونج طلب المساعدة من البر الرئيسي من أجل الحفاظ على النظام العام في المدينة، وإلى ما تنص عليه المادة ١٨ بأنه إذا قرر الكونجرس الصيني إعلان حالة الحرب أو تواجه هونج كونج اضطرابات تُعرض الوحدة أو أمنها الوطني للخطر ولا تتمكن حكومة المدينة السيطرة عليها، يجوز للحكومة المركزية في بكين أن تصدر أمراً بتطبيق القوانين الوطنية ذات الصلة في المدينة.

لكن هناك عدة عقبات تمنع اعتماد هذا السيناريو كحل لإنهاء الحركة الاحتجاجية في المدينة حتى وإن كان سيمكن بكين بالفعل من السيطرة على أرض المدينة وبشكل سريع، أولها؛ أن تدخل الجيش الصيني سيسفر عنه عدد كبير من الضحايا مما يضر بعلاقة بكين وحكومة هونج كونج مع الغرب، وسيرسخ صورتها كدولة معتدية وسجلها

السئ في حقوق الانسان، كما إنه سيقوض من شعار الحزب الشيوعي للصين "النهوض السلمي"، وما لذلك من تداعيات اقتصادية وخيمة(٢٤).

ثان تلك العقبات يتمثل فى أن واشنطن ستستغل هذا الأمر لشرعنة حربها التجارية ضد الصين، وستنجح بالتأكيد من اكتساب دعم العديد من الدول الأوروبية وعلى رأسها؛ بريطانيا–المستعمر السابق لهونج كونج– والتي ستتأثر علاقتها الاقتصادية بالصين سلباً بالتأكيد، كما قد يتخذ الكونجرس الأمريكي خطوات جادة لتمرير قانون"حقوق الإنسان والديمقراطية في هونغ كونغ" والذي يسمح لواشنطن بفرض عقوبات على البر الرئيسي ومسؤولي هونج كونج لانتهاكهم حقوق الإنسان وتقويضهم سيادة الإقليم، وبالتالي سيفتح التدخل العسكري على بكين جبهات عدة للصراع ستنتنزف قوتها ومواردها الاقتصادية وتقوض من فكرة صعودها السلمي(٢٥).

٢– تنازلات شكلية للخروج من الأزمة

يعتمد هذا السيناريو افتراض قبول حكومتي بكين وهونج كونج بشكل جزئي لمطالب المحتجين؛ فإلى جانب قبولها بسحب مشروع القانون بشكل رسمي، ستلجأ الحكومتان للتحايل على مطالب المحتجين من خلال الإعلان عن تشكيل لجنة للتحقيق في استخدام العنف خلال الاحتجاجات، كما يُعهد إليها تولى مسألة العفو والإفراج عن المعتقلين خلال الحركة الاحتجاجية وبأسرع وقت ممكن، وهي إجراءات ستدفع قطاع من المحتجين مع مرور الوقت لإنهاء حالة الاحتجاج، لاسيما أن الآثار السلبية على اقتصاد المدينة ستتضح على المديين القصير والبعيد سريعاً، وهو ما سينعكس على الوضع الاقتصاد للفرد ومستوى معيشته.

ويُعد هذا السيناريو هو الأرجح؛ فمن خلاله ستتمكن بكين وحكومة هونج كونج من الحفاظ على صورتهما أمام المجتمع الدولي، وستغلق الطريق أمام واشنطن لفتح أية جبهات تستنزف خلالها بكين، كما أن مخرجات اللجنة المعنية ستوضح حجم الاخطاء التي ارتكبها المحتجون وكذلك قوات الشرطة، ويُمكن لحكومة هونج كونج الإعلان عن

أن تلك الأخطاء تأتي في إطار الحفاظ على النظام العام والأمن والاستقرار، وبالتالي نجاحها في التحايل على مطالب المحتجين والخروج من تلك الأزمة.

الى جانب هذين المشهدين الرئيسيين؛ ثمة احتمال كبير ان تستمر تلك الاحتجاجات فترة اطول من الزمن، مما يجعل أحد المخارج الممكنة سلميا هو إجراء انتخابات عامة تحت إشراف او رقابة دولية لضمان نزاهتها، وهو ما سيؤدى غالبا الى انتخاب عناصر مقبولة من سكان المدينة.

خلاصة القول، تمر حكومة هونج كونج بأزمة سياسية واقتصادية ربما ستكون من أكثر الأزمات خطورة على المدينة، وستستغرق وقتاً طويلاً لمعالجة آثارها وتجاوز تداعياتها السلبية، لاسيما أن الحركة الاحتجاجية تلقي دعما كبيرا فى كافة أنحاء المدينة، ويتمتع ناشطوها بمرونة عالية في التعامل مع قوات الشرطة، ولديهم القدرة على خلق ظهير دولي لها، مما يجعل خيارات إنهاءها محدودا، ويُجبر بكين للبحث عن آليات عدة للتعامل مع مثل تلك الحركات الاحتجاجية والتخلي عن آلية القوة والعنف.

المراجع

(1) Martin Purbrick," A Report of the 2019 HONG KONG protests", Journal of The Royal Central Asian Society,14 Oct 2019, Available at: https://doi.org/10.1080/03068374.2019.1672397

(2) Daniel Victor and Mike Ives," What's Happening With the Hong Kong Protests?", The New York Times, 31 October 2019, Available at: https://www.nytimes.com/2019/10/15/world/asia/what-are-hong-kong-protests-about.html

(3) Martin Purbrick , Op. Cit.

(4) Ibid..

(5) John Feffer," Hong Kong and the Future of China", Foreign Policy In Focus, 11 September 2019, Available at: https://fpif.org/hong-kong-and-the-future-of-china/

(6) Mary Hui," How Hong Kong went from the Umbrella Movement to a "revolution of our times"",Quartz, 27 Septemer 2019, Available at: https://qz.com/1710379/how-the-umbrella-movement-led-to-todays-hong-kong-protests/

(7) Ibid..

(٨) عنتر فرحات،"قانون تسليم المجرمين للصين يثير أزمة سياسية في هونج كونج"، المصـــري اليوم، ١١ يونيو٢٠١٩، متاح فى:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1403999

(٩) "ما علاقة جريمة قتل فتاة في تايوان باحتجاجات هونغ كونغ؟"، الأنباء، ١٩ يونيو ٢٠١٩. متاح فى:
https://www.alanba.com.kw/BBCNews/1205

(10) Martin Purbrick , Op. Cit.

(11) John Feffer, Op. Cit.

(12) Ibid.

(١٠) "ما علاقة جريمة قتل فتاة في تايوان باحتجاجات هونغ كونغ؟"، مرجع سبق ذكره.

(١٤) إنجي عبد الوهاب،" بين مطالب المحتجين ومأزق السلطة.. ماذا تعرف عن احتجاجات هونج كونج؟"، الشروق، ١٢ أغسطس ٢٠١٩. متاح فى:
https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=12082019&id=a0a32fb8-279e-4ce7-80c1-f16258407d5b

(١٥) عنتر فرحات، مرجع سبق ذكره.

(16) Martin Purbrick, Op. Cit.

(17) John Feffer, Op. Cit.

(١٨) "تراجع قاسٍ لاقتصاد هونغ كونغ بسبب المظاهرات"، موقع ٢٤ الإخباري، ١١ أغسطس ٢٠١٩. متاح فى:
https://cutt.us/pbh52

(19) Allen Morrison," How Hong Kong's protests are affecting its economy", The Conversation,22 August 2019, Available at: https://theconversation.com/how-hong-kongs-protests-are-affecting-its-economy-122098

(20) Sherisse Pham," Hong Kong is in a recession as five months of protests take a toll", CNN Business, 28 October 2019, Available at: https://edition.cnn.com/2019/10/28/economy/hong-kong-economy/index.html

(21) Ibid..

(22) Eric Lam, Enda Curran, and Hannah Dormido," Hong Kong's Economy Is Failing. Here's How It Could Be Saved", Bloomberg, 16 October 2019, Available at: https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-10-16/hong-kong-s-economy-is-failing-here-s-how-it-could-be-saved

(23) Sherisse Pham, Op. Cit., p.

(٢٤) إيمان فخري،" قوة المحتجين: سيناريوهات أزمة هونج كونج.. تدخل عسكري أم تنازلات صينية؟" مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، ٠٧ أغسطس، ٢٠١٩. متاح في:
https://cutt.us/GIyvX

(25) John Feffer, Op. Cit,